رقم الوثيقة: MDE 11/1866/2015

يجب على البحرين إسقاط التهم عن شخصية سياسية قيادية والإفراج عنه

أكدت منظمة العفو الدولية اليوم دعواتها السابقة إلى السلطات البحرينية بإسقاط التهم الموجهة ضد شخصية سياسية قيادية في المعارضة، الذي يخضع حاليا للمحاكمة بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، مطالبة بالإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط.

وجاءت هذه الدعوة قبيل عقد "المحكمة الجنائية العليا الرابعة"جلسة 16 يونيو/حزيران، لمواصلة محاكمة الشيخ علي سلمان، الأمين العام لحزب المعارضة الرئيسي "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، والتي يتوقع النطق بالحكم فيها.

ويحاكم الشيخ علي سلمان بتهم "التحريض على كراهية نظام الحكم والدعوة إلى إسقاطه بالقوة والتهديد وغيرهما من الوسائل غير المشروعة"؛ و"التحريض على بغض طائفة من الناس بما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام"؛ و"تحريض الآخرين علناً على عدم طاعة القانون"؛ و"الإهانة العلنية لوزارة الداخلية". ترتبط جميع هذه التهم بخطبه العامة منذ مايو/أيار 2013، وتحتمل فرض عقوبة إجمالية بالسجن 17 سنة وبغرامة.

وتعتبر منظمة العفو الدولية الشيخ علي سلمان سجين رأي، معتقل لسبب وحيد هو تعبيره السلمي عن آرائه، وقد دأبت المنظمة على الدعوة إلى الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط منذ القبض عليه في 28 ديسمبر/كانون الأول 2014، عقب يومين من إلقائه خطبة دعا فيها إلى إصلاحات سياسية جادة وإلى المساءلة، إثر إعادة انتخابه أميناً عاما لجمعية "الوفاق". إن منظمة العفو الدولية ترى أن اعتقاله ومحاكمته ينتهكان التزام البحرين باحترام الحق في حرية التعبير، بمقتضى المادة 19 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي انضمت إليه البحرين كدولة طرف.

وقد تابعت منظمة العفو الدولية بانتظام مراقبة محاكمته منذ بدئها في 28 يناير/كانون الثاني، كما حضرها ممثلون عن سفارات أجنبية في البحرين. وبينما تعهدت السلطات بالاحترام التام لضمانات الإجراءات الواجبه، إلا أن عدداً من الانتهاكات كانت قد ارتكبت في حق الشيخ علي سلمان في محاكمة عادلة ، بما في ذلك انتهاك حقه في ضمانات كافية وحقه في وسيلة للدفاع، مما يشكل انتهاكاً للمادة 14 من العهد الدولي.

فمنذ جلسة الاستماع الأولى، اشتكى محامو الشيخ علي سلمان لهيئة المحكمة بأن الأدلة المستخدمة ضده كانت مجرد مقتطفات من خطب له انتزعت من سياقها، وطلبوا من القاضي أن يجري الاستماع إلى الخطب كاملة. ورفض القاضي على نحو متكرر هذا الطلب، كما رفض طلب المحامين دعوة شهود للدفاع للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة، بمن فيهم رئيس الأمن العام ووزير الداخلية.

كما تدخل قاضي المحكمة على نحو تعسفي في عمليات استجواب الدفاع لشهود رئيسيين، بمن فيهم الضابط الذي أجرى التحقيق بشأن الشيخ علي سلمان، وذلك عن طريق الاعتراض على أسئلة الدفاع أو إعادة صياغتها. وغني عن القول أن الحق في استجواب الشهود عنصر رئيسي من عناصر الحق في محاكمة عادلة.

وفي أثناء جلسة المحاكمة الأخيرةفي 20 مايو/أيار، علق القاضي الجلسة بعد بضع دقائق دون السماح للمحامين بتقديم المزيد من الوثائق كأدلة. وخلال الجلسة، قدّمت النيابة العامةمذكرة إضافية مكتوبة. ورغم طلب فريق الدفاع الحصول على نسخ من هذه المذكرة ، إلا أنه لم يُسمح لهم بالاطلاع عليها.

وعقب أسبوعين، قدَّم محامو الشيخ علي سلمان شكوى إلى رئيس "مجلس القضاء الأعلى" لطلب نزع الثقة في الهيئة الحالية للمحكمة لعدم احترامها حقوق المحاكمة العادلة، وتعيين هيئة جديدة لكفالة حق موكلهم في محاكمة عادلة. ولم يتلق الفريق أي رد على طلبه هذا حتى الآن. كما رُفضت على نحو متكرر طلبات الإفراج عن الشيخ علي سلمان بالكفالة.

وفي 14 يونيو/حزيران، أصدرت المعارضة السياسية في البحرين بياناً يدعو السلطات إلى الإفراج عن الشيخ علي السلمان، واعتبرت السلطات مسؤولة عن تدهور الحالة السياسية والأمنية في البلاد، بينما استمرت المظاهرات في العديد من القرى في البلاد للمطالبة بالإفراج عنه.

إن اعتقال ومحاكمة الشيخ علي السلمان انتهاك صارخ لحقه في حرية التعبير يكشف النقاب عن استمرار محاولات السلطات البحرينية قمع المعارضة السياسية وإسكات الأصوات المنتقدة لها.

ففي مارس/آذار، قبضت السلطات على فاضل عباس، الأمين العام للحزب السياسي المعارض "التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي" (الحزب الوحدوي)، عقب إصدار الحزب بياناً وصف فيه الهجمات الجوية التي تقودها السعودية على اليمن بأنها انتهاك للقانون الدولي. ووجهت إليه تهمة "نشر معلومات كاذبة يمكن أن تلحق الضرر بالعمليات العسكرية للبحرين وحلفائها والدعوة إلى المقاومة" و"الإهانة العلنية لدول حليفة". ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة لمحاكمته في 28 يونيو/حزيران.

إن منظمة العفو الدولية تعتبر فاضل عباس سجين رأي وتدعو السلطات إلى إسقاط التهم الموجهة ضده والإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط.

وفي 26 مايو/أيار، حكمت إحدى المحاكم أيضاً على العضو السابق في البرلمان خالد عبد العال بالسجن سنة واحدة لنشره تغريدات في أبريل/نيسان 2014 اعتبرت مسيئة لوزارة الداخلية، حيث أشار إلى استخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات من المعتقلين، وإلى تلفيق الحوادث للقبض على الأشخاص واعتقالهم.

وتواصل النيابة العامة والمحاكم عقد العديد من المحاكمات الأخرى بتهم تتعلق بإهانة الملك وانتقاد السلطات، بما فيها محاكمة للناشطة الحقوقية زينب الخواجة والمدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب.

وتظهر هذه المحاكمات لسجناء الرأي وسواها من الحالات مدى تشنج السلطات البحرينية حيال الانتقادات لسياساتها أو لرموز الحكم وممارسات الأجهزة الأمنية. وعوضاً عن احترام حقوق البحرينيين والبدء

بعملية إصلاح جدية، فإن هذه السلطات قد اختارت كتم أنفاس المعارضين وسجن منتقديها.